التحول الديمقراطي في إفريقيا والتعدد الاثني: نيجيريا أنموذجا

The Democratic transition in Africa and ethnic pluralism: Nigeria as a model

حموم فريدة *

جامعة جيجل. محمد الصديق بن يحي ، الجزائر f.hamoum@univ-jijel.dz

تاريخ الإرسال: 2022/03/25 **تاريخ القبول: 2022/03/31**

ملخص:

رغم أن الحديث عن التحول الديمقراطي في افريقيا كان منذ ثمانينات القرن الماضي إلا أن الموضوع ما يزال يثير الكثير من التساؤلات بسبب صعوبة تحول الدول الافريقية نحو الديمقراطية. سنحاول في عملنا هذا البحث عن الدور الذي يلعبه التعدد الاثني في عرقلة عملية التحول الديمقراطي، مع الاشارة للتجربة النيجرية.

الكلمات المفتاحية: التحول الديمقراطي؛ التعدد الاثني؛ الأمن المجتمعي؛ نيجيريا.

Abstract:

Although the debate on democratization in Africa has been since the 1980s, the topic still raises many questions due to the difficulty of African countries' transition towards democracy، With reference to the Nigerian experience.

Keywords: *Democratic transition, ethnic pluralism, community security, Nigeria*

* المؤلف المراسل

مقدمة:

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشرقي، وفوز القيم الغربية وبداية عملية عولمتها على كل دول العالم، أضحت الديمقراطية مراد كل الشعوب، التي تسعى جاهدة للوصول لأعلى درجات الحرية السياسية. ولا تزال شعوب إفريقيا بدورها تناضل جاهدة لكي تعيش في ظل ديمقراطية فعلية وليس ديمقراطية دساتير، فمعظم الدول الإفريقية تبنت الديمقراطية كنهج سياسي بعد تخليها عن أنظمتها الاستبدادية وهو ما عرف بموجة التحول الديمقراطي و الانتقال الديمقراطي إلا أن الواقع يشير إلى أنها ما زالت بعيدة عن تجسيد الديمقراطية التي تحلم بها.

تعاني الكثير من الدول الإفريقية من إشكالية التحول الديمقراطي، فرغم تبني أغلب أنظمتها للديمقراطية كنظام سياسي إلا أنها لم تتمكن من تحقيقها فعليا في الممارسة نظرا لجملة من الأسباب والمعيقات الداخلية والخارجية، منها أزمة الهوية التي تعيشها العديد من الدول بسبب تعددها العرقي والاثني، والتي تسببت في غياب الأمن المجتمعي لدرجة قيام حروب أهلية، الأمر الذي يصعب من عملية الانتقال والتحول الديمقراطيين فيها.

ليست عملية التحول الديمقراطي بالأمر السهل، فلابد من توفر جملة من المقومات والشروط والظروف الملائمة لذلك، بالإضافة إلى فترة طويلة من الزمن لأن الأمر لا يتعلق فقط بوضع النصوص وإنشاء المؤسسات، بل ترتبط ارتباطا وثيقا بالثقافة السياسية والتنشئة السياسية السائدة لدى الأفراد، ورغبة النخب السياسية والعسكرية في التغيير، لذا قد تحتاج الديمقراطية لتترسخ كفكر وكممارسة لعقود وأجيال عديدة.

من هنا فالإشكالية المطروحة هي: هل يمكن للدول الإفريقية أن تنجح في تحقيق التحول نحو الديمقراطية في إطار تعدد عرقي واثني يفضي إلى أزمة هوية و لا أمن مجتمعي؟.

سنتطرق في هذه الدراسة لمسألة عرقلة التعدد الاثني وأزمة الهوية التي تعيشها العديد من الدول الإفريقية لمسار الدمقرطة، نظرا لأهمية تحقيق الاجماع حول مكونات الهوية والرغبة في العيش معا للوصول إلى الديمقراطية، وهل تعد نيجيريا استثناء بدليل كونها إحدى التجارب الناجحة للتحول الديمقراطي رغم تميزها بالتعدد الاثني، وذلك فقا للخطة التالية:

المبحث الاول: التحول الديمقراطي والأمن المجتمعي

المبحث الثاني: التحول الديمقراطي في إفريقيا: الواقع والتحديات

المبحث الثالث: التعددية الاثنية في نيجيريا والتحول الديمقراطي

المبحث الأول: التحول الديمقراطي والأمن المجتمعي

سنتطرق في المبحث الأول إلى مفهوم التحول الديمقراطي(المطلب الأول) والأمن المجتمعي(المطلب الثاني).

المطلب: مفهوم التحول الديمقراطي

سنتناول في المطلب الأول ماهية التحول الديمقراطي(الفرع الأول)، أنماط التحول الديمقراطي (الفرع الثاني)، وشروط تحقيق التحول الديمقراطي (الفرع الثالث).

الفرع الأول: ماهية التحول الديمقراطي

تعني الدمقرطة، أو عملية التحول إلى الديمقراطية في كثير من الأدبيات السياسية، عملية الانتقال من نظام غير ديمقراطي أو سلطوي إلى نظام ديمقراطي، أي أنها عملية هدم للنظام القديم القائم على الاستبداد، مرورا ببناء المؤسسات الجديدة للنظام، ثم تأسيس وترسيخ النظام الديمقراطي بالدولة.[1]

يشير التحول الديمقراطي إلى تغيير النظام السياسي السائدة في دولة ما من صيغة غير ديمقراطية إلى صيغة أخرى أكثر ديمقراطية، تقوم على الفصل بين السلطات، التعددية السياسية، كفالة الحريات الأساسية وحقوق الانسان، المواطنة، التداول السلمي على السلطة، المشاركة السياسية ودولة القانون.

لتحقيق التحول الديمقراطي لابد إذا من عملية نقل السلطة عن طريق إنهاء النظام الاستبدادي وإقامة سلطة سياسية منتخبة وتحقيق الاستقرار، مع ضرورة ترسيخ الديمقراطيات الناشئة عن طريق توفير بيئة محفزة وحاضنة لها، فالديمقراطية تعني تعددية حزبية، تداول سلمي على السلطة، إعلام حر، مجتمع مدني مستقل وفعال، ومواطن يشارك في الحياة السياسية ويتمتع بكافة حقوقه السياسية.

ويحق للفرد وفق مفهوم الأمن السياسي التمتع بالاستقلالية في اختيار ممثليه والمشاركة في الحياة السياسية وفي المعارضة، وهو يشمل حريته في ممارسة حقوقه دون خرق لها أو تعرضه للإكراه أو العنف، "فبدون الحرية لن تكتمل التنمية الإنسانية وعلى مدى التاريخ ضحى الأفراد بحياتهم للوصول لحريتهم الفردية ولحرية الوطن."[2]

والمشاركة من منظور التنمية الإنسانية هي آلية وهدف، آلية لكونها تزيد مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهدف لأن المشاركة الفعالة تمكن الأفراد من تحقيق قدراتهم وإعطاء الأحسن للمجتمع،[3] فالحديث هو عن الديمقراطية والحكم الراشد كسبل لتمكين الفرد من التعبير عن حقوقه السياسية كقاعدة أساسية للمطالبة ببقية الحقوق كالحق في التعبير عن الانتماء الثقافي والاثني، وحريته في أن يكون عضوا في نسق اجتماعي جزئي.

يندرج كذلك الأمن القضائي ومبدأ استقلالية القضاء ضمن الأمن السياسي، فلكل شخص الحق في اللجوء إلى قضاء عادل غير متحيز لأية سلطة غير سلطة القانون، فقد تهدد سلطات الدولة الأمن السياسي بلجوئها إلى الإجراءات التعسفية للبقاء مسيطرة على الحكم، فيعيش الفرد في خوف ورعب دائمين لغياب سلطة القانون، مما يجعل من الدولة تهديدا لأمن الأفراد.

بالنسبة لمراحل عملية الانتقال الديمقراطي فلا يوجد إجماع حول مكان تحديد نقاط البداية والنهاية لعملية الدمقرطة، ولكن يرى الكثيرون بأنها تكون في انهيار النظام السلطوي الذي كان قائمًا، حيث يرى الدكتور شريف البوشي بأن مراحل عملية الدمقرطة تتمحور حول:

- ✓ انهيار النظام السلطوي.
- ✓ مرحلة الانتقال الديمقراطي.
- ✓ مرحلة الرسوخ الديمقراطي.

ويرى أن أهم المراحل الثلاثة وأخطرها هي المرحلة الثانية بسبب الاحتمالات المتزايدة للتعرض لانتكاسات سياسية نتيجة للتركيبة الهجينة للنظام السياسي، حيث أنه إذا لم يستقر البناء المؤسسي الذي أنشأته تلك المرحلة، فقد تبدأ عملية انتقال ثانية، أو تحدث عودة إلى شكل متطور من النظام القديم، فيما يعرف بالارتداد السلطوي أو السلطوية الجديدة بسبب المعارضة من قبل النخب المدنية أو العسكرية، أو حدة الاستقطاب بين أطراف الصراع.[4]

غير أن التحول عن الحكم التسلطي لا يعد بالضرورة تحولا ديمقراطيا، فالانتخابات وتسليم السلطة لحكومة منتخبة لا يعتبر كافيا لتحقيق الديمقراطية لأن الأهم هو عملية تدعيم ترسيخ الممارسات الديمقراطية بما يحول دون انتكاسها على نحو تجارب بعض الدول مثل البينين والنيجر وزامبيا وكوت ديفوار، فالتحول يحمل إمكانية تحقق الديمقراطية لكنه لا يضمن تحققها لأن الأمر يتطلب ظروفا موضوعية أخرى.[5]

لا يمكننا إذا فهم التحول الديمقراطي بمعزل عن الظروف الداخلية للدول، من جوانبها الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إضافة للبيئة الخارجية التي تلعب دورا كبيرا في نجاح التحول نحو الديمقراطية أو افشاله.

الفرع الثاني: أنماط التحول الديمقراطي

قد يتخذ التحول الديمقراطي في النظم التسلطية حسب هنتنغتون أربعة أشكال:

- ✓ التحول الذاتي: حيث تنجز عملية التحول الديمقراطي عبر مبادرات يقوم بها النظام التسلطي دون تدخل لجهات أخرى.
- ✓ التحول الاتفاقي: حيث تتم عملية الانتقال الديمقراطي عن طريق اتفاقات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة.
- ✓ التحول الإحلالي: حيث تنتج العملية عبر الضغوطات والمعارضة الشعبية.
- ✓ التدخل الأجنبي: أين تحدث عملية الدمقرطة نتيجة لتدخلات خارجية.[6]

بغضِّ النظر عن النموذج المتبع في التحول، فهي غالبًا ما تؤدي إلى انتخابات، وهو ما يفسر التركيز الكبير على الدمقرطة عن طريق الانتخابات، فتبقى الانتخابات أهم ظواهر عملية الديمقراطية، لأن نجاح أو فشل عمليات التحول يعتمد بشكل كبير على السمات الديمقراطية للانتخابات، والتي تقاس بدرجة المشاركة السياسية والتنافس والشرعية.[7]

الفرع الثالث: شروط تحقيق التحول الديمقراطي

هناك مجموعة من الشروط التي لابد أن تتوفر لنجاح واستمرار عملية التحول الديمقراطي وصولاً لاستكمال قيام النظام الديمقراطي، وهي بمثابة القواعد الأساسية والضامنة لعدم الارتداد عن العملية الديمقراطية والعودة إلى النظام الاستبدادي القديم، لذا لابد من:

- ✓ وجود قيادات سياسية كفؤة تتبنى الديمقراطية خيارا استراتيجيا والتزاما وتعهدا وطنيا[8] .
- ✓ بناء الأحزاب السياسية وترقية المجتمع المدني.
- ✓ حرية الإعلام واستقلالية القضاء.
- ✓ التداول على السلطة بين الأحزاب وليس التداول عليها داخل نفس الحزب.
- ✓ التخلص من شخصنة السلطة.
- ✓ سيطرة المدني على الحكم وعلى المؤسسة العسكرية(حكم مدني).

- ✓ الفصل بين السلطات الثلاث.
- ✓ تنظيم انتخابات دورية، حرة ونزيهة.

لقد حدد الدكتور أحمد تهامي عبد الحي سمات النظام الديمقراطي بعد انتهاء عملية الدمقرطة في مجموعة نقاط، فتحقيقها يعني أن الدولة أسست فعلا للديمقراطية، وانتهت بذلك عملية التحول الديمقراطي وهي:

- ✓ حدوث عملية تداول سلمي للسلطة.
- ✓ استمرار نظام ديمقراطي بعد إجراء انتخابات للمرة الثانية.
- ✓ إقامة مؤسسات فاعلة، وإصلاح المؤسسات القديمة.
- ✓ وجود إطار دستور، وظهور نظام تنافسي.
- ✓ استقرار النظام، وزوال خطر قيام حرب أهلية، أو التهديد بالسلاح.
- ✓ أن يكون الجيش تحت قيادة مدنية.
- ✓ الاعتراف بالنظام على أنه ديمقراطي دوليًا، والحصول على عضوية المؤسسات الدولية.[9]

المطلب الثاني: الأمن المجتمعي

بعد دراستنا لمفهوم التحول الديمقراطي سنتطرق خلال هذا المطلب للأمن المجتمعي وأزمة الهوية (الفرع الاول)، والتحول الديمقراطي: بين التعددية الاثنية واللاأمن المجتمعي(الفرع الثاني).

الفرع الأول: الأمن المجتمعي وأزمة الهوية

يقصد بالأمن المجتمعي حرية المشاركة في الحياة الأسرية وكفرد من جماعة إثنية بهدف الإبقاء على الثقافات، ويندرج فيه كل من الأمن الاجتماعي، الثقافي و الاثني، فهو يعني نوعية حياة كريمة أفضل للمواطن من خلال ضمان الحماية ضد التمييز المؤسس على السن، الجنس، الانتماء أو المستوى الاجتماعي. والانتماء إلى جماعة عامل اطمئنان لغالبية الأشخاص كونها توفر هوية ثقافية ومجموعة قيم تعمل على توفير الاطمئنان.[10]

يتمثل الأمن الثقافي والاثني في مدى تمتع الأفراد والجماعات والأقليات بحرية ممارسة ثقافتهم وشعورهم بالأمان تجاه هويتهم وثقافتهم، وينعكس اللاأمن الثقافي في عولمة الثقافة الغربية تحت تأثير التوسع السريع لتكنولوجية الاتصالات بفضل قوة العولمة. فإن كانت العالمية تشير إلى تشارك الإنسانية لمجموعة من القيم غير القابلة للتصرف ولا التجزأة، فالعولمة تفرضها عليها وفق منطق

القوة و اللاتوازن في العلاقات الدولية، أي وفق تصور الطرف المهيمن في العلاقات الدولية، والذي هو اليوم العالم الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.[11]

إن استقرار العلاقات الداخلية وحمايتها من التقلبات، والنجاح في بناء الدولة الأمة أو ما يسمى بإحداث الاندماج الوطني/القومي، الذي في اطاره يعلو الانتماء والولاء الوطني/القومي على غيره من الولاءات التحتية، يعد أحد التحديات التي تواجه قيام ديمقراطية حقيقية على اعتبار أن وجود المجتمعات المنقسمة وغياب الثقة فيما بينها والتفاعلات الايجابية المؤثرة فيما بين تلك الجماعات واستمراريتها سيؤثر بمرور الوقت على امكانية وجود الديمقراطية الناجحة.[12]

ويتهدد الأمن المجتمعي بإعادة إحياء التمييز، الإقصاء والأعمال الإرهابية التي تستهدف عرقلة الديمقراطيات والتغيير، كما يتهدد بالنمو الديموغرافي السريع، الهجرة، حركة اللاجئين وفقدان الشعور بالانتماء، فهو بذلك مهدد بالفقر الذي يدفع للهجرة وبالتخلف الاقتصادي وبحالة الركود الاقتصادي خاصة في إفريقيا وبالهوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب.

تتميز إفريقيا بتنوعها اللغوي والديني والعرقي والاثني، فرغم أن عدد سكانها يقدر بحوالي 10 بالمائة من مجمل سكان العالم إلا أنها تمتلك ما يقارب 33 بالمائة من مجمل اللغات الحية في العالم،[13] وهو ما يمثل أزمة في تعايش مختلف الاثنيات واندماجها داخل الدولة الوطنية، مع عجز الأنظمة السياسية الافريقية عن التعامل مع الطابع التعددي لمجتمعاتها وفتح المجال لاندلاع النزاعات بين الاثنيات أو بينها وبين الأنظمة السياسية القائمة.

الفرع الثاني: التحول الديمقراطي: بين التعددية الاثنية واللاأمن المجتمعي

يفترض أن تتضاعف احتمالات الدمقرطة في البلدان التي تكون فيها الثقافة السياسية معززة للتوجهات الديمقراطية،[14] وتعتبر التعددية العرقية والاثنية في إفريقيا من الأسباب الرئيسية الكامنة وراء ضعف التجانس المجتمعي، ومن أهم معوقات التحول الديمقراطي. ففي ظل الانقسامات المجتمعية تصعب عملية تحقيق الإجماع على قيم سياسية مشتركة تؤسس للوحدة الوطنية وتضمن الاستقرار والأمن، بسبب تعدد الولاءات التي تكون للقبيلة والاثنية وليس للوطن مما يمس بالأمن المجتمعي، ويتسبب في الحروب الأهلية والاقتتال من أجل السلطة، " فاللاأمن في إفريقيا يمس عموما الهوية.[15] "

ويعد اللاأمن المجتمعي من أهم أسباب النزاعات الاثنية في إفريقيا، فكل جماعة إثنية ترى نفسها مهددة ومستهدفة من طرف باقي الاثنيات، الأمر الذي ينعكس سلبا على إمكانية بناء قيم موحدة لمفهوم المواطنة وللدولة المدنية الحديثة نظرا لغياب الثقة في الآخر، فالعديد من الدول الإفريقية تعاني من أزمة الهوية الأمر الذي ينعكس على إمكانية تحقيق تحول ديمقراطي سلسل.

تتميز إفريقيا بكثرة الحروب الأهلية والبينية والانقلابات العسكرية، الأمر الذي يكرس حالة من عدم الاستقرار السياسي، فالملاحظ هو أن معظم حالات العنف وعدم الاستقرار السياسي فيها ترجع للخلاقات العرقية/الاثنية أو العنصرية أو الدينية أو الايديولوجية. ولقد دفعت التعددية الاجتماعية الحكومات الوطنية لتدرك أولوية وضرورة البدء بفكرة الدولة كمحاولة لإقامة الوحدة الوطنية.[16]

إن غياب عملية التنشئة السياسية وسيطرة العسكر على السلطة وفقدان ثقة الشعوب الافريقية في قادتهم السياسيين دفع بالأفراد إلى أن يكون ولاءهم لانتماءاتهم الاثنية بدلا من الولاء للوطن ككل، وأدى في الأخير إلى تصارعها من أجل السيطرة على السلطة والثروة .

يبقى التساؤل عن إمكانية إقامة نظام ديمقراطي في ضل استمرارية النزاعات الإثنية وتأثيرها السلبي على سير مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى أن الانتخابات لا تكون وفق الكفاءات وإنما وفق الانتماءات الإثنية والقبلية، ويصبح الفائز هو صاحب الامتيازات والمزايا، فينتشر اللااستقرار والتنافس على الموارد والثروة، وتتنامى الحركات الانفصالية للاثنيات الأخرى التي ترى نفسها مهمشة ومحرومة.

تعد تجربة التحول الديمقراطي في جنوب افريقيا إحدى التجارب الناجحة في القارة، فبعد القضاء على نظام التميز العنصري أو ما يسمى بالأبرتايد، تم التأكيد في دستور البلاد على التعددية اللغوية والعرقية ومنه التساوي بين مختلف مكونات الهوية الوطنية، وذلك من خلال الجمع والمساواة بين اللغات المتكلم بها، وعدم التميز بين الأشخاص بسبب عرقهم أو لون بشرتهم أو انتماءاتهم الدينية، وهو ما يشير لإمكانية قيام تحول ديمقراطي في ظل وجود تعددية عرقية واثنية ما لم يتم توظيفها سياسيا لتنتج أزمة هوية ولا أمن مجتمعي.

أكد الدستور في جنوب إفريقيا على التعددية الثقافية والدينية لدولة جنوب إفريقيا، فنصت المادة 03 من الدستور الانتقالي على أن لغات البلاد الرسمية هي الأحد عشر لغة المعبر عن

الجماعات المختلفة في المجتمع مضفيا عليها جميعا صفة الرسمية، ومساويا بينها في القوة والحجية على المستوى الوطني، مع التأكيد على التزام المؤسسات الرسمية بقواعد عدم التمييز بين اللغات أو المساس بأي من اللغات الوطنية القائمة عند سريان الدستور.[17]

المبحث الثاني: التحول الديمقراطي في إفريقيا: الواقع والتحديات

سنتناول من خلال هذا المبحث واقع الديمقراطية في افريقيا (المطلب الأول)، معوقات وتحديات التحول الديمقراطي في إفريقيا (المطلب الثاني).

المطلب الأول: واقع الديمقراطية في إفريقيا

عرفت الديمقراطية في مؤتمر فينا لعام 1993 بأنها التي ترتكز على حرية التعبير للشعب الذي يحدد نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ويقوم بالمشاركة في كل مظاهر الحياة.[18]

على المستوى السياسي التعطش للديمقراطية في إفريقيا صادق، ولكن الواقع هو كما اصطلح عليه الباحث في السياسة ماكس لينيقر قوماز بالديمقراطاوية (*Démocrature*) في كتابه عام 1992، والذي يقصد به الديكتاتورية المقنعة والديمقراطية المغشوشة،[19] فإفريقيا تعيش سلسلة مستمرة من الأزمات كنتيجة لتطبيق الديمقراطية بصورة غير مدروسة وسريعة خاصة مع عدم نضج الأحزاب السياسية، وضعف المجتمع المدني وتدخل المؤسسة العسكرية في اتخاذ القرارات السياسية.

ارتبط التحول الديمقراطي في إفريقيا بالجماعات المهمشة والمقصية والتي ثارت وطالبت بحقها في ممارسة الديمقراطية لكن النتيجة كانت الفوضى والاقتتال والحروب الأهلية، وانعكس الواقع القبلي في إفريقيا على الديمقراطية، ففي انتخابات إثيوبيا عام 1995 لوحظ أن كل الأحزاب التي شاركت في الانتخابات دخلتها على أساس قبلي ولم تكون هنالك أحزاب قومية.[20]

لقد مثلت مسألة الحفاظ على الوحدة الوطنية في ظل الاختلافات الإثنية واللغوية والدينية الواسعة الانتشار في القارة التحدي السياسي الأساسي للدول الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستعمار، رغم أن الديمقراطية نظام حكم ومنهج لإدارة أوجه الاختلاف وتعارض المصالح عن طريق توفير شروط المشاركة السياسية الفعالة للمواطنين من أجل اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة لهم.[21]

لذا فإن أبرز ما طرح يتصل بالتحول الديمقراطي وتأكيد البعض على عدم ملاءمة النموذج الغربي للديمقراطية للواقع الإفريقي وضرورة البحث عن نموذج خاص لها يتناسب وذلك الواقع، بدليل افتقار الدول الإفريقية لتقاليد الديمقراطية والمؤسسات والهياكل اللازمة لتطبيقها[22]

تعد النزاعات الإثنية من معرقلات الدمقرطة في إفريقيا، فواقع الديمقراطية في إفريقيا يظهر أنها قائمة على الولاءات للإثنية وليس للدولة، فالأحزاب السياسية تقام على أساس الانتماءات للإثنية مما يجعل عددها كبيرا، ويضعف من وزنها السياسي، ويصعب من استقرار الأوضاع السياسية فيها لدرجة تدخل الجيش في مرات عدة لضعف تحكم المدنيين في السلطة والصراع عليها، مما يبقي على حالات الانقلابات العسكرية في العديد من الدول الافريقية كمالي والسودان وموريتانيا.

إن التحول الديمقراطي بمعناه التعددي تحكمه مجموعة من المؤثرات منها:

- ✓ مصالح الطبقة البيروقراطية البرجوازية المهيمنة، ومدى استعدادها للتفاوض السلمي من أجل الاصلاحات الديمقراطية.
- ✓ مدى انتشار الثقافة الديمقراطية والوعي الديمقراطي بين المواطنين في افريقيا.
- ✓ القدرة على إيجاد التسوية للصراعات الاجتماعية الممتدة التي تأخذ شكل الحروب الأهلية والدولية في عدد من المناطق الافريقية.[23]

تعد تجارب التحول الديمقراطي في كل من غانا ونيجيريا وزامبيا والسنغال أكثر الحالات نجاحًا، ففي غانا وبالرغم من الانتخابات التأسيسية التي أُجريت عام 1992، حققت قفزات كبيرة في التحول الديمقراطي. وتعتبر عناصر انتظام الانتخابات والحرية والعدل والدرجة العالية من التنافس والمصداقية وسلامة أجوائها أهم عناصر نجاح التحول، و عادة ما يكون انتصار الحزب بأعلى الأصوات بفارق بسيط عن نسبة الحزب الذي يليه، كما أن توزيع مقاعد البرلمان يكون بالتساوي تقريبًا بين الحزبين الرئيسيين. بالإضافة إلى ذلك، فإن تبادل الحكم يتم بشكل منتظم بحيث استطاعت أحزاب المعارضة الفوز في الانتخابات ثلاث مرات في أعوام 2000م، 2008م، 2016م. وشهد خسارة الرئيس الحاكم عام2016، وهي ظاهرة نادره الحدوث في الديمقراطيات الإفريقية.[24]

المطلب الثاني: معوقات وتحديات التحول الديمقراطي في إفريقيا

من بين معيقات التحول الديمقراطي التي تعترض الدول الإفريقية في سعيها لتحقيق الديمقراطية الفعلية نجد:

- ✓ التشكيك في شرعية مؤسسات المرحلة الانتقالية: فلا يمكن لأي مجتمع ديمقراطي أن يستمر طويلا ما لم يكن يتمتع بشكل من أشكال الشرعية، وفي ليبيا ظهرت دعاوى إرهابية متطرفة ترفض فكرة الدولة وحتى عملية التحول الديمقراطي.
- ✓ وهن المؤسسة العسكرية وعجز الدولة عن السيطرة على الأمن.
- ✓ الفساد المالي والإداري وسوء إدارة الموارد الاقتصادية.
- ✓ انقسام النخب السياسية.
- ✓ التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول.
- ✓ الفشل في التوافق حول قواعد اللعبة السياسية والسياسات العامة.
- ✓ تمزق النسيج الاجتماعي.
- ✓ التطرف الديني.
- ✓ هيمنة الدولة.[25]
- ✓ ضعف المجتمع المدني وعدم استقلاليته: فتتطلب الديمقراطية التشاركية تنظيم المواطنين في هيئات وجمعيات تتولى عملية بلورة الاحتياجات والمطالب، وهو الحاجة لقيام مجتمع مدني مستقل وفعال أي ألا تكون تنظيماته خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الأفراد بالشكل الذي يسهل السيطرة عليها، وتوجيه نشاطها بما يخدم مصالحها وليس مصالح المجتمع أو الفئة التي تمثلها،[26] غير أن الملاحظ في افريقيا هو تبعية جزء كبير من المجتمع المدني للسلطة السياسية الحاكمة نظرا لتبعيتها المالية، الأمر الذي ينعكس سلبا على قدرته على القيام بدوره بصورة ناجعة.
- ✓ سيطرة المؤسسة العسكرية على الحكم: فالتحدي الأكبر في عمليات التحول الديمقراطي في إفريقيا يبقى إعطاء الحكم فعليا للمدنيين، فلا تزال معظم الأنظمة السياسية وأن كانت في الظاهر مدنية إلا أن السلطة الفعلية هي للمؤسسة العسكرية بدليل بقاء إمكانية حدوث الانقلابات العسكرية، فالسيسي في مصر انقلب على أول رئيس منتخب فعليا بعد الثورة، وكأن هذه الأخيرة لم تحدث ولم تغير أي شيء من تسلطية النظام السياسي.

لم يرتق انتخاب محمد مرسي تحت مظلة حزب العدالة والتنمية للتطلعات، على العكس، فقد أدى إلى الاستقطاب والعنف وإلى اغتصاب العسكر للسلطة تحت قيادة الجنرال عبد الفتاح السيسي. والحديث هو أن درجة القمع خلال حكم عبد الفتاح السيسي تجاوزت تلك التي كانت سائدة خلال عهد الرئيس حسني مبارك وحتى أسلافه من حيث عدد المصريين الذين تم قتلهم أو جرحهم أو اعتقالهم أو إخفاؤهم منذ الانقلاب العسكري عام 2013، وقد ورد أن العسكر قاموا بقتل ما يزيد عن 1000 مدني، وسجن عشرات الآلاف الآخرين وقاموا بقمع الإعلام والمجتمع المدني.[27]

✓ غياب العدالة الانتقالية: يصعب أحيانا التقدم للأمام دون تسوية حسابات الماضي، لذا تبنت العديد من الدول مبدأ العدالة الانتقالية مثل رواندا وجنوب إفريقيا.

✓ الفقر وضعف التنمية: تعد إفريقيا من أفقر القارات، ففيها الدول الأكثر فقرا في العالم، ولا يمكن تحقيق الأمن في ظل غياب أو ضعف التنمية.

المبحث الثالث: التحول الديمقراطي في نيجيريا والتعددية الاثنية

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى التحول الديمقراطي في نيجيريا(المطلب الأول)، التعددية الاثنية في نيجيريا وعملية التحول الديمقراطي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التحول الديمقراطي في نيجيريا

دفعت موجة التحول الديمقراطي التي مست إفريقيا أواخر ثمانينات القرن الماضي لاندلاع نزاعات دموية بين الاثنيات المشكلة للدول، سواء بهدف المحافظة على الوضع السائد للإبقاء على الامتيازات التي اكتسبتها لوجودها في السلطة، أو بهدف الوصول للسلطة لتخلصها من الاقصاء والتهميش الذي عانته من طرف الاثنية الاخرى المسيطرة على السلطة، وهو ما حدث في نيجيريا في بداية مسار تحولها نحو الديمقراطية.

تعد تجربة التحول الديمقراطي في نيجيريا من بين النماذج الناجحة في إفريقيا، فبينما تميزت في السابق بالتنظيم غير الفعال للعمليات الانتخابية تبلورت بأشكال عديدة من الفساد الانتخابي كتزوير سجلات الناخبين وغياب الديمقراطية داخل الحزب، واقتلاع وتعبئة صناديق الاقتراع والتزوير الصريح للنتائج واستعمال العنف خلال مراحل الانتخابات، أدت الإصلاحات الانتخابية إلى تعزيز الاستقلالية والقدرات الإدارية الخاصة بالهيئات الإدارية للانتخابات والمجلس الوطني المستقل

للانتخابات، ووصل التحسين في الانتخابات ذروتها عام 2015 بتبادل السلطة وتداولها، [28] وذلك بين الرئيس الحاكم أنداك جودلاك جوناتان وزعيم المعارضة محمد بخاري.

تبنت نيجيريا عام1999 دستورا جديدا كإحدى الخطوات المتخذة للتوجه نحو الديمقراطية والذي نص على عدم جواز الترشح لأكثر من عهدتين رئاسيتين لضمان التداول على السلطة وتثبيت الحكم المدني وتحييد الجيش، وكانت سنة أول حكومة مدنية تصل للسلطة عن طريق انتخابات شعبية فاز بها الرئيس أوليسون أوباسانجو، والذي أعيد انتخابه للمرة الثانية عام 2003.

يمكن تفسير نجاح التجربة النيجيرية ومثيلاتها بعوامل عدة تشمل استقلالية ومهنية الهياكل الانتخابية والإدارية والتنسيق بين أطراف المعارضة والاستخدام المتنامي لوسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجية الحديثة ودعم المجتمع الدولي والتنسيق الفعال بين أحزاب المعارضة، وهو ما كان واضحا في الانتخابات العامة في نيجيريا عام 2015 أين استطاعت أحزاب المعارضة الرئيسية أن تندمج وان تجمع مواردها وان تنسق أنشطتها بشكل أفضل مما أدى النجاح الانتخابي للمعارضة.[29]

لقد تبنت نيجيريا مبدأ التداول السلمي على السلطة مع تحديد العهدات، وفي ماي 2006 رفض مجلس الشيوخ النيجيري مشروع تعديل الدستور للسماح بعهدة ثالثة تمكن أوباسانجو للترشح لعدة ثالثة، وتم تنظيم انتخابات في 2007 فاز بها الرئيس عمر و موسى.

المطلب الثاني: التعددية الاثنية في نيجيريا وعملية التحول الديمقراطي

إن تركيبة المجتمع النيجيري جد معقدة، وتعد نيجيريا من أكثر دول العالم تنوعا من الناحية الإثنية، فهي تظم أكثر من 250 مجموعة إثنية تتكلم أكثر من 500 لغة، وأكثرها تأثيرا على الحياة السياسية نجد الهوسا، فولاني، اليوروبا والإيبو والكانوري والتيف والنوب،[30] مما أدى إلى تصادمها، فقام الجيش بالسيطرة على الحكم بحجة فرض النظام والاستقرار في البلاد منذ الاستقلال عن بريطانيا عام 1960 إلى غاية تنظيم الانتخابات عام 1999(ما بين 1966 و1979 / 1983 و1998).

اندلعت الحرب الأهلية(1970-1976) عند انفصال الاقليم الشرقي بيافرا في ماي 1967 بسبب إلغاء قادة الانقلاب العسكري الذي حدث في 1966 للفيدرالية النيجيرية لاعتقادهم بأنها سبب مشكلات نيجيريا، وتمزقها، وضعفها السياسي، ليقيموا دولة موحدة في إطار نظام شمولي

دكتاتوري، فثارت قبائل الإيبو في الجنوب الشرقي من البلاد معلنة قيام جمهورية بيافرا، فدخلت البلاد في حرب أهلية مات خلالها أكثر من مليون شخص، ويمكن إجمال أسباب الحرب في ضعف البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وهشاشتها، وإرث الاستعمار البريطاني الذي عزز الانقسامات الاثنية والدينية واستثمارها سياسيا.[31]

عايشت إذا نيجيريا النزاع والتوتر الاثني اللذان يضعفان النسيج الاجتماعي، ويعوقان بناء الدولة المدنية الديمقراطية، لكن الحكم العسكري ورغم إضعافه لشرعية الدولة إلا أنه طوال الأربعين سنة التي حكم فيها البلاد أطلق سلسلة من المبادرات لتعزيز الثقة بين أكبر القبائل النيجرية السابقة الذكر، وتهدف تحقيق تماسك اجتماعي أكبر في البلاد، عن طريق معالجة حالة العداء والكراهية التي ميزت العلاقات بين المجموعات الإثنية الرئيسية لفترة طويلة.

لعبت أيضا تنظيمات المجتمع المدني دورا أساسيا في التقريب بين مختلق الاثنيات والتقليل من خلافاتها مع تقبل اختلافاتها، فهنالك وجود للعديد من منظمات المجتمع المدني التي تكرس وجودها لتعزيز قيم الديمقراطية والعمل على تثقيف الناخبين والتدخل مع أطراف انتخابية محورية، مثل اللجنة الانتخابية والأحزاب السياسية والأجهزة الأمنية، ويعتبر مركز الديمقراطية والتنمية ومؤسسة كلين (CLEEN) والمبادرة الشبابية للمناصرة والنمو والتقدم أمثلة مهمة في نيجيريا.[32]

لم تحقق هذه المحاولات نجاحا كبيرا كونها لم تعالج الأسباب الحقيقية للنزاعات والتوترات الإثنية المتواجدة بالأساس في تخلف البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وصعب على الأحزاب النيجيرية القيام بوظائفها وانجاز ما هو متوقع منها لأنها تعبر عن توجهات إقليمية وعرقية لذا لا يمكنها أن تكون وسيطا محايدا.[33]

لقد رفضت القوات المسلحة النيجيرية شهر ماي 2021 دعوات تحثها على تسلم السلطة من الرئيس محمد بوخاري الذي يواجه ضغوطا متزايدة بسبب التوترات الأمنية الداخلية، المتمثلة أساسا في نشاطات جماعة بوكو حرام في الشمال الشرقي للبلاد، والاشتباكات بين الرعاة والمزارعين في الوسط والتوترات الانفصالية في الجنوب الشرقي، مؤكدة التزامها بالإدارة الحالية وجميع المؤسسات الديمقراطية المرتبطة بها، وخضوعها للسلطة المدنية ودستور 1999 بصيغته المعدلة.

ويذكر أن محمد بوخاري هو الرئيسي الحالي لنيجيريا، انتخب للمرة الأولى عام 2015 كمرشح للمعارضة بعد فوزه على الرئيس المنتهية ولايته غودلاك جوناثان، كما فاز بولاية ثانية تستمر لغاية 2023.

تظهر التجربة النيجيرية أن التوظيف السياسي للإثنية بطريقة تخدم أطراف معينة داخلية على حساب غيرها، هو ما يعرقل مسار التحول الديمقراطي وليس وجود الاثنيات في حد ذاتها، كما أن التغيرات التي تحدث على المستوى السياسي يمكنها التأثير بصورة ايجابية على المجال الاقتصادي والاجتماعي بما يضمن الاستقرار المجتمعي، ويقلل من حالات عدم الثقة والتباعد بين الاثنيات، ويضمن في الأخير تقدما في عملية الدمقرطة.

يمكن إذا إنجاح عملية التحول الديمقراطي رغم وجود نزاعات اثنية سابقة وتعدد اثني قائم كما حدث في نيجيريا إذا توفرت عدة عوامل منها:

1- **النظام الفدرالي**: يتناسب الطابع الفدرالي للدولة مع المجتمعات المتعددة، لأن ذلك يمنح الاثنيات والأقليات حرية تسيير أمورها الداخلية وفق خصوصياتها، وقد تبنت نيجيريا منذ استقلالها النظام الفدرالين فقسمت وفق دستور 1963 إلى أربعة أقاليم، لكن بعد الانقلاب العسكري الأول في 1966 بقيادة أرونسي توماس جونسون توماس، أعلن عن إنهاء النظام الفدرالي واقامة دولة موحدة بسلطة مركزية، وقامت بعدها عام 1967 الاضطرابات وحرب بيافرا، وأعيد العمل بالنظام الفدرالي في دستور 1979.

2- **إقامة دولة مدنية**: تشير ظاهرة استمرار الانقلابات العسكرية وتحكم الجيش في السلطة إلى استمرارية الأنظمة التسلطية التقليدية بصور جديدة، حتى وان تبعتها انتخابات لإعطاء المظهر الديمقراطي للحكم كما هو الحال في موريتانيا ومصر.

تميزت بدايات الدولة النيجيرية بالانقلابات العسكرية إلا أن الإدارة العسكرية عام 1989وضعت برنامجا للتحول الديمقراطي وتسليم السلطة للمدنيين. ومحاولة الخروج من أزمة الانقلابات العسكرية بدء بتخلي الرئيس بابانجيدا عن الحكم وتقديمه للاستقالة بعد انتخاب رئيس مدني للبلاد في مدة اقصاها سبتمبر 1992، كما وضعت لجنة لمراجعة الدستور وأخرى للانتخابات الوطنية،[34] غير أن ذلك لم يتحقق إلا بعد وضع دستور 1999 وإجراء الانتخابات الرئاسية في نفس السنة.

3- **الأحزاب السياسية**: لابد أن تتخلص الأحزاب السياسية من طابعها الاثني وتعمل على المستوى الوطني، لذا عملت نيجيريا على إقامة وتأسيس أحزاب وطنية دون توجه اثني أو ديني أو جهوي، لذا نص دستور 1999 على حرية تشكيل الأحزاب والانضمام إليها مشترطا:

- ✓ أن تكون عضوية قادتها الوطنيين مسجلة لدى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة.
- ✓ فتح عضويتها أمام كل النيجيريين بغض النظر عن مكان المنشأ او الولادة أو الجنس أو الدين أو التجمع الاثني.
- ✓ لا يجب أن يحتوي إسم الحزب أو الرمز أو الشعار على أي مدلول عرقي أو ديني.
- ✓ أن يقع المقر الرئيسي في إقليم العاصة الاتحادية أبوجا.[35]

خاتمة:

يمتاز التحول الديمقراطي في إفريقيا بالتنوع والاختلاف حسب طبيعة الدول والزمان، فهنالك تجارب ناجحة في بعضها مثل غينيا ونيجيريا والسنغال وزامبيا وأخرى فاشلة مثل مصر وليبيا، ومن خلال ما تم استعراضه في المداخلة نصل للاستنتاجات التالية:

- ✓ واقع الديمقراطية في إفريقيا يؤكد على خصوصية المجتمعات الإفريقية المتميزة غالبيتها بالتعددية الإثنية، مما يصعب من عملية الدمقرطة وفق النموذج الغربي بسبب اختلاف تركيبة البيئتين.
- ✓ لا يمكن تحقيق الديمقراطية والتحول الديمقراطي في فترة قصيرة لأن العملية تحتاج لأجيال وعقود بدليل أن نجاحها في أوربا استلزم قرون من الزمن، كما أنها ليست بمسار تصاعدي فقد تتخلل صيرورة الدمقرطة انتكاسات، لكن المهم هو التعلم من التجارب وتصحيح المسار من جديد.
- ✓ لتحقيق التحول الديمقراطي في المجتمعات الإفريقية لابد من تمثيل عادل للجماعات والقوى السياسية في مختلف مؤسسات الدولة دون إقصاء، ومنحها القدرة الفعلية على المشاركة في اتخاذ وصنع القرارات، سواء السياسية منها او الاقتصادية أو حتى العسكرية.
- ✓ ليست إشكالية التحول الديمقراطي في إفريقيا هو في وجود التعددية الاثنية بقدر ما هو توظيف هذه التعددية سياسيا من قبل البعض للحصول على مكاسب وامتيازات سياسية.

في ختام الدراسة نستعرض بعض التوصيات، المتمثلة في:

✓ الارتكاز على روح الديمقراطية التي تعني حكم الشعب لنفسه بنفسه لبناء الديمقراطية في إفريقيا، وليس وفق شكلها الحالي في الدول الغربية.

✓ الحاجة لتطوير وإعادة صياغة الديمقراطية بما يتماشى وخصوصية المجتمعات الافريقية التي تتميز غالبيتها بالتنوع العرقي والاثني.

✓ التأسيس للأمن المجتمعي عن طريق تسوية النزاعات الإثنية والعرقية لإرساء الأمن والاستقرار كشرط أساسي لممارسة الديمقراطية الفعلية عن طريق منح الأقليات الحق في التعبير عن نفسها وتقبل الآخر.

✓ نشر ثقافة السلم والمصالحة، والأخذ بالعدالة الانتقالية لطي صفحة الماضي والقضاء على الأحقاد، واحتمالية إشعال نزاعات عرقية واثنية جديدة.

✓ العمل على ترقية الثقافة السياسية لدى الأفارقة لخلق مواطن يكون أكثر وعيا وأكثر مشاركة وأكثر تقبلا للغير وللرأي الأخر مع قابلية تقبله للنقد ولمبدأ المحاسبة.

✓ زرع ثقافة المشاركة السياسية والوعي السياسي لدى الأفارقة لضمان الأمن السياسي والمشاركة في عملية صنع واتخاذ القرار.

✓ تعزيز دور الإعلام الحر والمجتمع المدني في إرساء قيم الديمقراطية والدولة المدنية والمواطنة بعيدا على الحسابات الضيقة والتجاذبات القبلية.

✓ العمل على تمكين المؤسسات المعنية من إجراء انتخابات حرة ونزيهة ومراقبتها ومنع التزوير والتلاعب بالأصوات، لكون الانتخابات وسيلة الديمقراطية لإسناد السلطة للحكام مما يعزز الثقة بين الطرفين، الحاكم والمحكوم.

الهوامش والمراجع:

[1] أحمد خميس أحمد، حسناء احمد محمود،" التحول إلى الديمقراطية : المعوقات وعملية الانتقال إلى النظام الديمقراطي في العالم العربي،" المركز الديمقراطي العربي، نشر بتاريخ: 17 أكتوبر 2020، تاريخ التصفح:27 مارس 2021ن من الموقع:
https://democraticac.de/?p=70094

[2] *Programme des Nations Unies pour le développement humain (PNUD), Rapport mondial sur le développement humain 90 : Définir et mesurer le développement humain, Paris, Economica, 1990, p16*

[3] *Programme des Nations Unies pour le développement humain (PNUD), Rapport mondial sur le développement humain 1993: La participation populaire, Paris, Economica, 1993, p 24.*

[4] أحمد خميس أحمد، حسناء أحمد محمود، **مرجع سابق الذكر**.

[5] محمد عاشور مهدي، " الديمقراطية في إفريقيا: تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب إفريقيا،" دفاتر السياسة والقانون، العدد الأول، جانفي 2009، ص 77.

[6] زاهي المغيري ونجيب الحصادي، "التحول الديمقراطي في ليبيا: تحديات ومآلات وفرص،" المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، ص 02، تاريخ التصفح 2019/05/23، من الموقع:

[7] جيريمايا أوموتالا، فريدوم أونيوها،" مسارات التحول الديمقراطي في افريقيا: النجاحات والاخفاقات"، نشر في 29 مارس 2018، تاريخ التصفح: 2021/06/18، من الموقع:https://studies.aljazeera.net/en/node/4282

[8] زاهي المغيري و نجيب الحصادي، **مرجع سابق الذكر**، ص 07.

[9] احمد خميس أحمد، حسناء احمد محمود، **مرجع سابق الذكر**.

[10] *Programme des Nations Unies pour le développement humain (PNUD), Rapport mondial sur le développement humain94 : Les nouvelles dimensions de la sécurité humaine, Paris, Economica, 1994, p33.*

[11] فريدة حموم، " الأمن الإنساني ومبدأ عالمية حقوق الانسان،" **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد الثاني، العدد التاسع، مارس 2018، ص ص 75-93 ، ص 87.

[12] جمال محمد السيد ضلع،" تقييم عملية التحول الديمقراطي في افريقيا،" **دفاتر المتوسط**، المجلد01، العدد02، ص ص 79-109، ص 104.

[13] حمدي عبد الرحمان حسن، " الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا: الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل، " **قراءات افريقية**، العدد الأول، أكتوبر 2004، ص 03.

[14] زاهي المغيري و نجيب الحصادي، **مرجع سابق الذكر**، ص 04.

[15] *Laurent LADOUCE, « Sécurité Humaine et responsabilité humaine en Afrique », **Géostratégiques** n°25, pp 177/192, p 184.*

[16] محمد صخري، "بحث شامل في التحول الديمقراطي في افريقيا: الدوافع، العوامل المؤثرة والتقييم،" الموسوعة الجزائرية، نشر في 18 مارس، تاريخ التصفح/2020/03/10، من الموقع:***https://www.politics-dz.com***

[17] محمد عاشور مهدي، **مرجع سابق الذكر**، ص 92.

[18] فريدة حموم،" المعيقات السياسية أمام تحقيق ديمقراطية تشاركية فعلية في الجزائر،" **أبحاث قانونية وسياسية**، العدد السابع، ديسمبر 2018، ص ص 91- 102، ص 92.

[19] *Laurent LADOUCE, **Op.cit**, p 184.*

[20] مواهب محمد أحمد، " القوميات الإثيوبية والتجربة الديمقراطية،" **دراسات إستراتيجية**، العدد5، جانفي 1996، ص 112.

[21] فريدة حموم،" المعيقات السياسية أمام تحقيق ديمقراطية تشاركية فعلية في الجزائر،" **مرجع سابق الذكر**، ص 93

[22] محمد عاشور مهدي، **مرجع سابق الذكر**، ص 79.

[23] جمال محمد السيد ضلع، **مرجع سابق الذكر**، ص 86.

[24] جيريمايا أوموتالا، فريدوم أونيوها،" **مرجع سابق الذكر**.

[25] زاهي المغيري و نجيب الحصادي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 02-07.

[26] فريدة حموم،" المعيقات السياسية أمام تحقيق ديمقراطية تشاركية فعلية في الجزائر،" **مرجع سابق الذكر**، ص 97.

[27] جيريمايا أوموتولا وفريدوم أونيوها، **مرجع سابق الذكر**.

[28] **نفس المرجع**.

[29] زاهي المغيري و نجيب الحصادي، **مرجع سابق الذكر**، ص 06

[30] هاشم نعمة فياض، نيجيريا: دراسة في المكونات الاجتماعية- الاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2016، ص ص 88-89

[31] هاشم نعمة فياض، **مرجع سابق الذكر**، ص 80.

[32] جيريمايا أوموتولا وفريدوم أونيوها، **مرجع سابق الذكر**.

[33] هاشم نعمة فياض، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 107- 108.

[34] صابر حموته،" النزاعات الاثنية في افريقيا واشكالية الامن والتنمية 'نيجيريا أنموذجا'"، **أطروحة دكتوراه علوم سياسية**، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2020-2021، ص ص 185-186.

[35] **المرجع نفسه**، ص 199.